

هذه رؤوس أقلام مقترحة لمشروع الميثاق الوطني للتنمية والديمقراطية

1- إن المطلوب من وجود ميثاق وطني هو تحقيق نوع من التماسك والتعبئة المشتركة، تفضي إلى إنجاز مصلحة عليا لها أسبقية على كل شيء، وهذا الاختيار يقتضي الاعتماد على علاقة بين المواطنين والحاكمين تنسم بالثقة، والشعور باقتسام المسؤولية. ولذلك فإن هذا الميثاق فضلاً عن كونه يجب أن ينبثق من حوار وطني واسع وليس فقط من إملاء فوقي، فإنه لا بد أن يبدأ أولاً من نقد واضح للتجارب التي أدت إلى فشل النموذج التنموي، ومن الاعتراف بالأخطاء التي تضمنتها، لا يتعلق الأمر هنا بمحاكمة هذا الطرف أو ذاك، بل فقط بامتلاك جماعي لوعي نقدي يجنبنا تكرار التجارب الخاطئة. إن الميثاق مطالب بأن يخرج من الالتباس الذي وقع فيه التقرير، عندما اكتفى بسرد أعراض الأعطاب الكبرى، دون أن يقوم بتشخيص دقيق للأسباب، وفي الجو الذي نعيشه والذي يتسم بانعدام الثقة والحذر من عدم مطابقة الأقوال للأفعال، فإن الميثاق يجب أن يتضمن إشارات قوية إلى القطاعات التي يجب أن نقوم بها لفتح صفحة جديدة.

2- من المهم أن يتضمن الميثاق العناوين الكبرى لاختيارات المستقبل، على أن تتكفل السياسات العمومية بوضع القرارات المرتبطة بها موضع التطبيق، وعند ذلك فإن التنافس بين الفاعلين السياسيين سيكون حول مضامين السياسات العمومية وحول مدى ملاءمتها للاختيارات التي تحقق حولها الإجماع الوطني. وفي هذا الإطار يمكن الاستفادة مما جاء في تقرير اللجنة الملكية، من أفكار وتوصيات واقتراحات عملية في بعض الأحيان، سواء تعلق الأمر بضرورة الاستثمار في الإنسان المغربي، بإعطاء الأسبقية للتربية والتكوين وللقطاعات الاجتماعية الأساسية، أو تعلق الأمر بالاستثمار في قطاعات المستقبل، كالإقتصاد الرقمي والفلاحة والبيئة، كما يمكن تدقيق بعض الاختيارات المتعلقة بدور ومكانة القطاع العمومي، وبقضايا المساواة بين النساء والرجال، وبالقضايا المتعلقة بمحاربة الفقر والفوارق الفاحشة، والفساد، وتضارب المصالح، واقتصاد الربيع، وبضرورة الاستثمار المنتظم في مجالات الثقافة والشباب والرياضة.

3- على أن أهمية الميثاق الوطني لا تكمن فقط في تحديد الاختيارات الكبرى، وفي رسم المعالم التقنية لتنفيذها، بل تكمن أساساً في الأفق السياسي الذي تفتحه، والذي من شأنه أن يبني جسوراً قوية من الثقة في الحياة العامة، ويمكن البلاد من نموذج سياسي جديد، ولا سبيل إلى ذلك إلا بالتأكيد على التلازم البيديهي بين الديمقراطية والتنمية، من خلال التأكيد:

- على مركزية الدستور في الحياة العامة وتغليب التأويل الديموقراطي لأحكامه

- على الملكية الديموقراطية المبنية على الفصل ثم التوازن ثم التعاون بين السلط

- على إصلاح سياسي وتشريعي يعيد المصادقية والنجاعة للحقل الحزبي والنقابي، ويمكن المجتمع المدني من آليات المشاركة والمبادرة الخلاقة.

- على حماية الحقوق والحريات الأساسية والالتزام بمنع كل حد منها، والاعتراف بها كجزء لا يتجزأ من البناء الديموقراطي.